المعنى بين الحقيقة والمجاز

رجاء الوادي ونورالدين الإدريسي والحسن الهلالي
مختبر اللغة والأدب والترجمة
الكلية متعدّدة التخصصات، تازة
جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس
المغرب

تقديم

يعدّ المعنى، بوصفه أساس الدرس البياني لدى علماء العربية، عنصرا متغيّرا ومتحولا تبعا للحالة التي تبرز فيها الألفاظ الدالة عليه في مختلف المواقف التخاطبية. وليس من السهل ضبطه باعتبار الوضع الأول للألفاظ المتآلفة في ما بينها والانتقال من هذا الوضع إلى وضع ثانٍ مجازيّ لتحقيق قول دال. فالمجاز صورة تعكس صعوبة حصر المعنى. ولذلك لابد من استحضار أسس التخاطب لفهم القول وتحقّق الفائدة منه. فالأمر لا يتعلق بالتركيب المتواضع عليه فحسب، بل إنه من الواجب ربط القول بالمقام. وبمعنى آخر، وباعتبار قاعدة لكل مقام مقال، لا بدّ من الجمع بين السياقين اللغوي وغير اللغوي اللّذين يؤسسان للمعنى المراد تبليغه في عملية التخاطب وما ينتج عن ذلك من تأويلات، وفق ما يقصده المتكلم ويفهمه المخاطب حقيقة ومجازا.

- **مراد العناية بالألفاظ**

لا جدال في أن التَّخاطُب في اللغة هو الجسر الواصل بين كل متكلم ومستمع؛ إذ يقوم هذا الجسر على مادة الألفاظ المتآلفة في ما بينها لإيصال المعاني التي يقصدها المتكلم في كلامه حتى يفهمها المستمع، على أساس أن الكلام لا يصير كلاما إلا إذا أفاد بألفاظه المركبة من حروف دالة بترتيبها؛ وفي ذلك قد "زعم قوم أن "الكلام ما سمع وفهم...

وقال قوم: "الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى".

والقولان عندنا متقاربان، لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلّفة تدل على معنى" [1]. ممّا يدلّ على أنّ المتكلم ينتقي الألفاظ ويؤلّف بينها حتى تكون دالة على معان راسخة في الذهن ومعبّرة عن القصد.

تشكّل الألفاظ المستعملة صورة صوتية معبّرة عن معانٍ تكون هي المقصود من عملية التخاطب؛ حيث إنك إذا رأيت العرب قد أصلحوا الألفاظ "وحسنوها، وحموا حواشيها وهذّبوها، وصقلوا غروبها وأرهفوها، فلا ترينّ أن العناية إذ ذاك بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة للمعاني، وتنويه بها وتشريف منها" [2]. أضف إلى ذلك أن غرض نظم الكلم هو "أن تقتفي آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس" [3]. وبذلك لا يمكن أن تتحقق الإفادة بالألفاظ دون مراعاة المعاني الكامنة في النفوس؛ حيث تتباين هذه الألفاظ بتباين مستعمليها ومواقف وغايات استعمالها. ولعل هذا التباين في استعمال الألفاظ، بوصفها أوعية لمعانيها، يجعلها "لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق" [4]. ومردّ هذا أن "الألفاظ للمعاني أزمّة، وعليها أدلة، وإليها موصِّلة، وعلى المراد منها محصلة" [5]، وللأفكار الماثلة في الأذهان مجسدة تجسيدا لا يتأتى في الواقع بنفس الترتيب في كل الأزمنة والأمكنة عند المتكلم ذاته؛ حيث إنك "ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر" [6]. ولن تجد من ينكر ذلك في سائر اللغات، لأن أمر التخاطب المعبر عن المعاني لا يُساق لك إلا بالخضوع لشرط الاستعمال الذي لا يستقيم على حال واحدة.

وتكمن غاية التخاطب في لغة العرب وفي سائر اللغات في تحقيق الإفهام عن طريق القول المفيد الذي يقتضي ترتيب وتنظيم الألفاظ في اللسان لإخراج ما خفي في الأذهان من المعاني؛ حيث "لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك اتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها،

وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق" [7].

وما طبيعة علاقة الألفاظ بالمعاني إلاّ دليل على أن المعنى غاية واللفظ وسيلة، حيث تربط بينهما علاقة يجسدها كل مستعمل يعلم هذه العلاقة ويخضع لشروط استعمالها من حيث المقام الداخلي، الذي يجسده ترتيب الكلمات، قبل المقام الخارجي. بمعنى أنه "ليس من عاقل يفتح عين قلبه، إلا وهو يعلم ضرورة أن المعنى في ضم بعضها (أي الألفاظ) إلى بعض، تعليق بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، لا أن ينطق بعضها في أثر بعض، من غير أن يكون في ما بينهما تعلق، ويعلم كذلك ضرورة، إذا فكر، أن التعلق في ما بين معانيها، لا في ما بينها أنفسها. ألا ترى أنّا لو جَهِدنا كل الجَهد أن نتصور تعلقا في ما بين لفظتين لا معنى تحتهما، لم نتصور تعلقا في ما بين لفظتين لا معنى تحتهما، لم نتصور؟" [8].

ولو لم يكن ما في النفس من المعاني منطلقا لما كانت الألفاظ مسلكا يقود صاحبه إلى ترشيح الأنسب والأجدر من هذه الألفاظ للنطق بها قصد إيصال الأفكار والقيم وردود الأفعال للطرف الآخر. وهذا يعني، ومما لا ريب فيه، أنّ دائرة التخاطب تحتم على المتخاطبين الإقرار بأن "المعنى هو الذي يقتضي الذكر أو الحذف والإظهار أو الإضمار، والتقديم أو التأخير والفصل أو الوصل، والخبر أو الإنشاء، والقصر أو الإطلاق" [9]. وكل هذه الأساليب سبلٌ يُستعان بها لتعكس أقوالا مفيدة يقع بها التفاهم بين أقوام ينطقون باللغة نفسها التي تواضعوا على ألفاظها المستعملة وعرفوا معانيها المقصودة حقيقةً ومجازًا.

- **بين الحقيقة والمجاز**

لقد مضت سِنون توارث فيها العرب أقوالا مفيدة تعارفوا وتواضعوا عليها في التعبير عن مواقف تخاطبية متباينة، إذ صارت هذه الأقوال جزءا من كيان أعرافهم وثقافاتهم التي يجمعها اللسان العربي. فقد كانوا ينتقون الألفاظ المناسبة ويركبون بينها لتدل على الأوصاف والأفعال والخصال. ولعل المزج بين الحقيقة والمجاز من أبرز طرق الكلام التي أقبل عليها العرب خلال تخاطباتهم اليومية. فما الفرق بين الحقيقة والمجاز؟ وما موقع كل منهما في التراث العربي؟

"نقول في معنى الحقيقة والمجاز:

إن "الحقيقة" من قولنا "حق الشيء" إذا وجب. واشتقاقه من الشيء المحقق وهو المحكم، تقول "ثوب محقق النسج" أي محكمه...

فالحقيقة: الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل (...)

وأما المجاز فمأخوذ من "جاز، يجوز" إذا استتّ ماضيا تقول: "جاز بنا فلان. وجاز علينا فارس" هذا هو الأصل. ثم تقول: "يجوز أن تفعل كذا" أي: ينفُذ ولا يُردّ ولا يُمنع وتقول: "عندنا دراهم وضح وازنة وأخرى تجوز جواز الوازنة" أي إن هذه وإن لم تكن وازنة فهي تجوز مجازها وجوازها لقربها منها. فهذا تأويل قولنا: "مجاز" أي: إن الكلام الحقيقي يمضي لسننه لا يعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه، إلا أن فيه من تشبيه واستعارة وكفّ ما ليس في الأول" [10].

وقد حظيت معاني الألفاظ من حيث حقيقتها أو مجازها باهتمام الأصوليين والبلاغيين؛ حيث فسّروا طريقة حدوث الألفاظ وتوجيهها للمعاني الموضوعة لها لغرض الإفادة، إذ يحتمل اللفظ معنيين "وهو راجح في أحدهما من حيث الوضع" [11]؛ فيتم" إطلاق اللفظ وإرادة مسماه بالحكم وهو الحقيقة، أو غير مسماه لعلاقة بينهما وهو المجاز" [12].

ولقد ميّز عبد القاهر الجرجاني بين حدَّيْ الحقيقة والمجاز؛ حيث اعتبر أن الحقيقة هي "كل كلمة أريد بها ما وقعتْ له في وضع واضع، وإن شئت قلت في مواضعة، وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره (...). وهذه عبارة تنتظم الوضع الأوّل وما تأخَّر عنه، كلُغةٍ تحدث في قبيلة من العرب، أو في جميع العرب، أو في جميع الناس مثلاً، ويدخل فيها الأعلام منقولةً كانت كزيد وعمرو، أو مرتجلَةً كغَطَفان، وكلِّ كلمة استُؤْنِفَ لها على الجملة مواضعةٌ، أو ادُّعِيَ الاستئناف فيها" [13].

فالحقيقة، إذن، هي أن يُستعمَل اللفظ في ما وضع له، كإطلاق لفظ الأسد على الحيوان المفترس في الظاهر ليدلّ استعماله على أصله. وهذا يعني أنك إذا أرضت أن تمتحن حدّ حقيقة الأسد، "فإنك تراه يؤدّي جميع شرائطه، لأنك قد أردت به ما تعلم أنّه وقع له في وضع واضع اللغة. وكذلك تعلم أنه غير مستند في هذا الوقوع إلى شيء غير السَّبُعِ" [14]. وهذا الوضع قد يُتجاوز وفق المعنى الذي يقصده ويبتغيه المتكلم

حسب سياق التلفّظ، حيث إن اللفظ يهجر معناه الأصلي إلى معنى فرعي تحدّده قرينة سياقية أو حالية. وإذا بلغ المتكلّم هذا الحدّ يكون قد ولج باب المجاز.

إن المجاز هو "كل كلمة أريد بها غيرُ ما وقعت له في وَضْع واضعها، لملاحظةٍ بين الثاني والأول (...)، وإن شئت قلت: كل كلمة جُزْت بها ما وقعتْ له في وَضْع الواضع إلى ما لم توضَعْ له، من غير أن تستأنف فيها وضعاً، لملاحظةٍ بين ما تُجُوِّز بها إليه، وبين أصلها الذي وُضِعت له في وضع واضعها فهي مجاز" [15].

وهذا النوع (المجاز) أدلّ فصاحة وبلاغة وبراعة عند العرب، حيث يكون "التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا أولى من التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة للمراد في كلا الاستعمالين (...) حتّى أن الكلام الذي ليس له معنى ثانٍ ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء " [16].

وتعبيرا عن مكانة المجاز بوصفه كنزا من كنوز البلاغة [17] في لسان العرب جعلوه أبلغ من الحقيقة، فهو انتقال من تصريح إلى تلميح يعبر عن بلاغة في الخطاب واتّساع في البيان؛ سواء أكان هذا المجاز عقليا أو مرسلا، أو لغويا قائما على علاقة المشابهة (استعارة).

والاستعارة من أجلّ أضرب المجاز التي يُلجَأُ إليها لغرض شرح المعنى وفضل الإبانة عنه أو تأكيده والمبالغة فيه أو الإشارة إليه بالقليل من اللفظ أو يحسن المعرض الذي يبرز فيه: وهذه الأوصاف موجودة في الاستعارة المصيبة. ولولا الاستعارة المصيبة تتضمن ما لا تتضمنه من زيادة فائدة لكانت الحقيقة أولى منها استعمالا" [18].

لقد عُدَّ المجاز اللغوي (الاستعارة) سُنّة من سنن العرب، حينما كانوا يستعيرون لشيء ما ويضعون "كلمة مستعارة له من موضع آخر؛ كقولهم في استعارة الأعضاء، لما ليس من الحيوان: رأس الأمر، رأس المال، وجه النار، عين الماء، حاجب الشمس، أنف الجبل، أنف الباب، لسان النار، ريق المزن، يد الدهر، جناح الطريق، كبد السماء، ساق الشجرة، وكقولهم، في التفرق: انشقت عصاهم، شالت نعامتهم، مروا بين سمع الأرض وبصرها، فسا بينهم الظِّربان وكقولهم في اشتداد الأمر: كشفت الحرب عن ساقها، أبدى الشر عن ناجذيه، حمي الوطيس، دارت رحى الحرب... وكقولهم، في محاسن الكلام: الأدب غذاء الروح، الشباب باكورة الحياة، الشيب عنوان الموت، النار فاكهة الشتاء، العيال سوس المال، النبيذ كيمياء الفرح، الوحدة قبر الحي، الصبر مفتاح الفرج، الدَّين داء الكرام..." [19]؛ ففي هذه التعابير ألفاظ وضعت في غير ما وضعت له في الأصل لغرض يكمن في تحقيق الفهم والإفهام؛ حيث إن المقصد من وضع الألفاظ هو المعنى، فهي "لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الفضيلة وخلافها، في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها" [20].

إنّ المجاز، باستعمالاته المختلفة، يجعل مدلول اللفظ يُفهَم حسب مقام القول؛ أيْ أنّ المخاطَب يؤوِّل معناه بالنظر إلى علاقته بباقي الكلمات المتآلفة في القول، ومن ذلك قولك: (رأيت أسدا في ميدان الحرب). فليس المقصود هاهنا الأسد الحيوان المفترس وإنما الإنسان القوي الشجاع. فلفظ الأسد أزيل عن موضعه واستعمل في غير ما وضع له خدمة للمعنى الذي يصور تصويرا يحقق الإفادة بقليل من اللفظ؛ فعِوَضَ القول (رأيت إنسانا قويا شجاعا في ميدان الحرب يشبه الأسد)، تقول (رأيت أسدا).

نستشف مما سلف ذكره أن الكلام في لغة العرب على "ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن "زيد" مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: "خرج زيد"، وبالانطلاق عن "عمرو" فقلت: "عمرو منطلق"، وعلى هذا القياس. وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض.

(...) أو لا ترى أنك إذا قلت: "هو كثير رماد القدر"، أو قلت: "طويل النجاد"، أو قلت في المرأة: "نؤوم الضحى"، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرّد اللفظ، ولكن يدلّ اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنى ثانيا هو غرضك، كمعرفتك من "كثير رماد القدر" أنه مضياف، ومن "طويل النجاد" أنه طويل القامة، ومن "نؤوم الضحى" في المرأة أنها مُترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها" [21].

لقد عدل العرب في كثير من أقوالهم عن الحقيقة إلى المجاز؛ ليس لأنه ميول أو تواضع يحقق الإفهام فحسب، بل "لاختصاصه بالخفة على اللسان أو لمساعدته في وزن الكلام نظما ونثرا، والمطابقة والمجانسة، والسجع، وقصد التعظيم والعدول عن الحقيقي للتحقير إلى غير ذلك من المقاصد المطلوبة في الكلام" [22].

وعلى هذا الأساس شكّل المجاز محرّكا للطاقة التعبيرية الإيحائية السياقية التي تميّز لسان العرب؛ فهو إنجاز دلالي سياقي يقوم على عملية التلفظ التي يتحرّك من خلالها "الدال فينزاح عن مدلول ليلابس مدلولا قائما أو مستحدثا، وهكذا يصبح المجاز جسرا تمتطيه الدوال" [23]، ومن ثمة يتحقّق العدول عن المعنى الحقيقي في إسناد الألفاظ المتواضع عليها وضم بعضها إلى بعض للتعبير عن عدّة معان، إذ يعكس الاستعمال اللغوي في مختلف المواقف السياقية محدودية الألفاظ واتّساع المعاني في الثقافة العربية. وما المجاز إلا وسيلة من وسائل التعبير عن المعاني الكثيرة بالألفاظ المحدودة القليلة.

- **في محدودية الألفاظ واتّساع المعاني**

إن المعاني هي الحكم الذي يثبت حقيقة الألفاظ ومدى قدرتها على إيصال مشاعر وأفكار المتخاطبين، وهذا ما جعل "الألفاظ خدم المعاني والمصرّفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها، المستحقّة طاعتها. فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته، وأحاله عن طبيعته وذلك مظنّة الاستكراه، وفيه فتح أبواب العيب، والتعرض للشَّين" [24]. وهذا لا يعني أنه ليس للألفاظ قيمة، ولا ينكر أحد أن الألفاظ بترتيبها ونظمها تجعل المعاني مستقرة مفهومة في أذهان سامعيها، "ولن تجد أيمن طائرا، وأحسن أوّلا وآخرا، وأهدى إلى الإحسان، وأجلب للاستحسان، من أن ترسل المعاني على سجيتها، وتدعها تطلب لأنفسها الألفاظ، فإنها إذا تُرِكت وما تريد لم تكتسِ إلا ما يليق بها، ولن تلبس من المعارض إلا ما يزينها" [25].

وهذا ما اعتبره العرب صوابا حينما أثبتوا في استعمالاتهم التخاطبية قيمة الألفاظ في توجيه الدلالة وتصويبها؛ "فإنها [الألفاظ] لما كانت عنوان معاني، وطريقا إلى إظهار أغراضها، ومراميها، أصلحوها ورتّبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهبَ بها في الدلالة على القصد؛ ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعا لذّ لسامعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديرا باستعماله، ولو لم يكن مسجوعا لم تأنسِ النفس به، ولا أنِقت لمستمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له، وجيء به من أجله" [26].

وهذا الأمر يرسّخ مبدأ قيمة نظم وترتيب الكلمات بعدما تكون مبثوثة مجردة في دلالتها على أشياء منفردة محسوسة أو غير محسوسة قبل استعمالها لتدل بمجرد التلفظ بها والتأليف بينها على معانٍ متّسعة؛ حيث إنّ "حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ لأن المعاني مبسوطة إلى غير غاية وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة ومحصلة محدودة" [27]. ولا شكّ أنّ هذا المبدأ قد تجلّى في طرق باب المجاز في مقابل الحقيقة. ومن أجود أضرب القول الكاشف عن محدودية الألفاظ واتساع المعاني الاستعارة "فهي [باعتبارها مجازا لغويا] تعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ، حتّى تخرج من الصدَفة الواحدة عدّة من الدُّرر، وتجني من الغصن الواحد أنواعا من الثّمر" [28].

إن الألفاظ المحدودة تُجَوِّزُ لمستعمليها، عن طريق الربط والتأليف بينها، أن يستبدلها أو يحذفها أو يتصرف فيها بالتقديم والتأخير لتدلّ على معانٍ يفرضها مقام القول، "لأن المعروف أن ألفاظ اللغة متناهية وأن المعاني غير متناهية، ومن المحال أن تستطيع لغة ما أن تقدم لفظا منفصلا لكل معنى يرد على الخاطر (...)، ولأن الذاكرة الإنسانية ذات طاقة اختزانية معينة لا تمكنها من استيعاب ما لا يقع تحت الحصر من الألفاظ. فإذا كان ذلك كذلك فلابد من التوسع في استعمال اللفظ بأن تجوز به معناه الحقيقي الذي كان له بأصل الوضع و نستعمله بواسطة هذا "الجواز" أو "المجاز" (مصدر ميمي من جاز يجوز) في معنى آخر، تطبيقا لفكرة الاقتصاد في الاستعمال اللغوي وأي اقتصاد أفضل من أن تعبر بالقليل من الألفاظ عن الكثير من المعاني؟" [29]. وعلى هذا الأساس ينبغي للمتكلم أن يُراعي، في توظيفه للمجاز، شرط تحقّق الدلالة من جهته، أيْ يلزمه أن لا ينطق إلا بالألفاظ الحاملة للمعاني المقصودة المحققة للإفهام المراعية للمقام، حيث يجعل الطرف الآخر (المستمع) مرغما على الإنصات، منتبها إلى الكلام، والذي يتسنّى له فهم المعنى المقصود الموافق لمقتضى الحال من البدء في التلفّظ إلى الختام.

خاتمة

ختاما، لابد من التأكيد على أن المعنى باعتبار الحقيقة والمجاز ظلّ مبحثا محوريا لدى علماء العربية، بمختلف توجهاتهم الفكرية ومرجعياتهم المذهبية وتخصصاتهم العلمية في العلوم الشرعية والعقلية واللغوية، لما له من أهمية في فهم النص القرآني وتأويله. وفي الدرس اللغوي المعاصر يظلّ مبحث المعنى شائكا نظرا للتغيرات غير الثابتة التي تمسّ اللغة وهي في حالة استعمال. ولذلك كان لابد من البحث في المعنى في علاقته بالمستويات البنوية للجملة من ناحية والظروف السياقية غير اللغوية من ناحية أخرى. وقد شكّل المعنى الحرفي والمعنى المجازي محور الدرس اللساني الدلالي التداولي لدى اللسانيين وفلاسفة اللغة الذين رأوا في الاستعمال اللغوي المجال الرحب المَمكّن من معرفة خصائص اللغة الإنسانية ومميّزاتها الدلالية التداولية في شتى المواقف التخاطبية.

الهوامش:

(1) ابن فارس (ابن زكريا أبو الحسين أحمد)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1418هـ- 1997م، ص:47.

(2)ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1421هـ-2001م، المجلد1، ص:238.

(3)الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد)، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004، ص:49.

(4) نفسه، ص:52.

(5) ابن جني، الخصائص، المجلد1، ص:317.

(6) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:46.

(7) نفسه، ص:53-54.

(8) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:466.

(9) حسان (تمام)، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، د.ت، ص:349.

(10) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص:149-150.

(11) التلمساني (أبو عبد الله محمد بن أحمد المالكي)، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ت، ص:55.

(12) القرافي (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس)، شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، دار الفكر، بيروت لبنان، 1424هـ-2004م، ص:24.

(13) الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد)، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1991، ص: 350.

(14) نفسه، ص: 351.

(15) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 351-352.

(16) نكري (القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد)، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية حسن هاني فحص، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1421هـ-2000م، ج3، ص:124.

(17) ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، 2004، ص: 239.

(18) العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل)، كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، علق حواشيه وضبط نصه مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م، ص:209.

(19) الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل)، فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق: ياسين الأيوبي، نشر المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط2، 1420هـ-2000م، ص:432-433.

(20) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:46.

(21) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:262.

(22) الآمدي (علي بن محمد)، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1402هـ، ج1، ص:46.

(23) المسدي (عبد السلام)، النواميس اللغوية والظاهرة الاصطلاحية، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد30-31، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1984، ص:23.

(24) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص:8.

(25) نفسه، ص:14.

(26) ابن جني، الخصائص، المجلد1، ص:237.

(27) الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط7، 1418هـ-1998م، ج1، ص:76.

(28) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص:43.

(29) حسان (تمام)، الأصول: دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب؛ نحو، فقه اللغة، بلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982، ص:332.